مقدمة

يواجه الإنسان في هذا العصر مجموعة من التحولات الأساسية التي غيرت شكل الحياة على سطح المعمورة، وهذه التحولات تنطلق وتؤسس على مجموعة من المتغيرات والثورات المتلاحقة كالثورة المعلوماتية والثورة التقنية وثورة الاتصالات، وجميعها ساهمت في إيجاد وتشكيل مجتمع جديد يسمى مجتمع المعرفة، وهو مجتمع أهم ما يميزه العلم وما نتج عنه من تطبيقات مذهلة، كان لها أبلغ الأثر في حياة الإنسان.

فقد أصبح العلم قوة جبارة تحدد مواقع ونفوذ المجتمعات، حيث انقسم العالم في عصر ما بعد الحداثة إلى شمال غني يملك العلم وينتج المعرفة، وجنوب فقير يستورد العلم ويستهلك المعرفة، وبات واضحاً أن مقياس التقدم في هذا العصر لا يعتمد على حجم ما تملكه الأمم والشعوب من ثروات طبيعية، بقدر ما يعتمد على ما تملكه من رصيد الثروة البشرية المتسلحة بالعلم والقادرة على إنتاج المعارف.

وهذا ما تم إقراره والاعتراف به منذ أن قدم عالم الاقتصاد الشهير "تيودورشولتز" "T.w.Schultz" في الستينيات دراساته التي أكد فيها أن التعليم يلعب دوراً مهمًّا في النمو الاقتصادي داخل المجتمع، وهو بهذا بدأ ثورة الاستثمار في رأس المال البشري، وهو ما أكده العالم والمفكر الشهير "فرانسيس بيكون"، عندما قال بأن "المعرفة قوة" "Knowledge is Power" وكذلك الكاتب المعروف "آلفن تافلر" حيث قال بأن قوة المعرفة هي أكثر أنواع القوة تأثيراً وفعالية وإيجابية. فالمعرفة أهم وسيلة لرفع وتحسين مستوى إنتاجية القطاعات المختلفة، وبالتالي زيادة ثروة المجتمع الاقتصادية (مليحان معيض الثبيتي، ٢٠٠٠م، ص٢١١) و (جاند ب.ج. تيلاك، ١٩٩٧م، ص٩٧ -٩٨).

هذه الثروة المعرفية التي يملكها العالم المتقدم مكنته من أن يحقق مستوى غير مسبوق من التقدم العلمي والتقني والرفاه الاجتماعي والنمو الاقتصادي، وقد كان للجامعات الدور الرائد في بناء الإنسان القادر على إنتاج المعرفة وتطويرها ونشرها وتوظيفها في معالجة مشكلات الحياة المعاصرة. والواقع أن هذا الرصيد العلمي والتقني والمعرفي أبدعته وطورته العقول المفكرة، وكان للجامعات في الدول المتقدمة دور بارز في احتضان تلك العقول وتهيئة الظروف الملائمة لنموها وإبداعها. (مليحان معيض الثبيتي، ٢٠٠٠م، ص ٢١٢).

ولم تعد جامعات اليوم واحات وارفة، تعيش في أبراج عاجية، وإنما أصبحت جزءًا من حياة الناس، تؤثر فيهم وتتأثر بهم، وتسهم بدور فاعل في خدمتهم وتحسين مستوى معيشتهم، وباتت الجامعات مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بمواجهة التحديات الجسام التي استجدت في هذا العصر، سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي.

وتواجه الجامعات العربية تحديات على المستوى العالمي، منها: تحديات مجتمع المعرفة الذي يقوم على أساس إنتاج المعارف، الأمر الذي يتطلب من الجامعات أن تعمل وبشكل جاد على توفير بنية تحتية متطورة من خطوط الاتصالات وشبكة المعلومات، وأجهزة الحاسوب، وتكامل كل ذلك في إطار منظومة تعليمية تعلمية، تعمل على إنتاج المعارف وتسويقها في المجتمع. كما يضع مجتمع المعرفة الجامعات العربية أمام خيارات صعبة، ترتبط بخصخصة التعليم وبناء نظم تعليم جامعية جديدة كالجامعات الافتراضية والجامعات المفتوحة، وهي خيارات تمثل تحديات تتطلب رؤية واضحة، لفلسفة المجتمع ونظمه التعليمية، ولواقع الحياة وما يجوبها من تغيرات محلية كانت أو عالمية.

إن الجامعات العربية مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى، بالمشاركة الجادة في صنع اقتصاد المعرفة، بكل ما يتطلبه هذا الاقتصاد من أفكار ومعارف وقيم واستثمار للتكنولوجيا وامتلاك القدرة على إنتاج المعارف التي تمثل ثروة هائلة، تساعد المجتمع على الرقي والتقدم، ومن ثم يمكن تصحيح حركة الحياة في المجتمع، وبناء نهضة عربية، تضع العالم العربي على قدم المساواة مع الدول المتقدمة.

ولكي تقوم الجامعات العربية بهذا الدور الرائد، فإنها في حاجة إلى تصحيح مسار نظم التعليم بشكل عام والتعليم الجامعي بشكل خاص، بحيث تتحول الجامعات إلى مجتمعات للتعلم، تؤكد في عملها التعلم النشط والتعلم التعاوني والعمل بروح الفريق، وتقيم علاقات شراكة على المستوى المحلي والعالمي، وتستخدم التكنولوجيا بشكل مكثف في عمليات التعلم والتواصل، والبحث، وتعمل على نشر ثقافة التنمية المهنية للارتقاء بمستوى أداء العاملين بها، وتحول قاعات الدرس إلى بيئات للتعلم، يتم من خلالها بناء الإنسان القادر على العيش في مجتمع المعرفة ومواجهة تحدياته المتنوعة والمتسارعة.

وتواجه الجامعات تحديات على المستوى المحلي لا تقل خطورة عن التحديات العالمية، وهذه التحديات تتمثل في بقاء الجامعات العربية لأكثر من نصف قرن، دون تجديد أو تطوير، وتعمل في ظل ممارسات تقليدية، وفي إطار من عدم الاستقلالية، حتى وصلت إلى ثبات وجمود يشل حركتها ويحد من أدوارها، كما غاب عن هذه الجامعات التنسيق والتخطيط مع سوق العمل، فأصبح هناك شبه انفصال بين التعليم الجامعي وسوق العمل، وارتبط بهذا انفصال البحث العلمي عن المشكلات الحياتية والواقعية، مما أفقد الكثير من البحوث العلمية قيمتها. وكل ذلك أثر على مخرجات التعليم الجامعي، حيث انخفضت نوعيتها، مما أدى إلى إحجام المنظمات عن تعيين خريجي الجامعات، لأنهم لا يملكون المهارات والمعارف التي يتطلبها العمل في مجتمع المعرفة الجديدة، وهو ما أدى بدوره إلى انتشار البطالة، وتفاقم المشكلات.

ويأتي من بين التحديات التي تواجه الجامعات، الطلب المتزايد على التعليم الجامعي، والتضخم وارتفاع الأسعار، وارتفاع كلفة الطالب، والتوسع الكمي الهائل في الجامعات وهو ما تطلب زيادة في النفقات التعليمية، فضلاً عن الهدر الذي تعاني منه بعض الجامعات في الموارد، وزيادة الموارد المطلوبة للبحث العلمي، وزيادة الموارد المطلوبة لتحديث الجامعات، والعمل على توفير بنية تحتية متطورة من التقنيات وشبكات المعلومات وخطوط الاتصالات، وكذلك تحويل الجامعات إلى مجتمعات للتعلم وما يتطلبه ذلك من خطط وأجهزة ومبانٍ جديدة وأثاث وغيره، مما أدى إلى ظهور تحدٍ جديد ألا وهو توفير الأموال اللازمة للإنفاق على

الجامعات للقيام بأدوارها وتحقيق أهدافها. (محمد منير مرسي، ٢٠٠٠م، ص٢١) و (Ariff & Abu Bakar, 1999, p417-438).

وأصبح تمويل التعليم الجامعي Financing of Higher Education يمثل مشكلة جوهرية في كل دول العالم، نظراً لانخفاض الأداء الاقتصادي العالمي، ومن ثم انخفاض النمو الاقتصادي، وما نتج عنه من أزمات اقتصادية، أثرت بشكل قوي على الجامعات، واتضح ذلك من خلال مؤشرات الأداء Performance indicators التي أخذت في الانخفاض، وإن كان هذا التأثير يختلف في الدول المتقدمة عن الدول النامية، نظراً لاختلاف فلسفات وتوجهات تمويل التعليم الجامعي في كل منهما. (UNESCO, 2002, p66).

حيث تتعدد منابع تمويل التعليم الجامعي في الدول المتقدمة، ولا تعتمد على مصدر واحد للتمويل، فتخطط الجامعات لربط التعليم الجامعي بعمليات الإنتاج والخدمة في قطاعات المجتمع المختلفة، ولتحقيق مزيد من الاستثمار الفعال للتقنيات الجديدة، والعمل المستمر على تطوير وتسويق الأبحاث العلمية وما تصل إليه من معارف لها مردود مادي على الجامعات، هذا فضلاً عن سعيها الدائب لترشيد الإنفاق وتوجيه وتعبئة مصادر التمويل الحكومية، واستحداث مصادر تمويل جديدة ومتنوعة، تسهم بفاعلية في تحسين مخرجات التعليم الجامعي وتحقيق أهدافه (Mcpherson & Schapiro, 2000, p131-155).

بينما تعتمد الجامعات في الدول النامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص على الحكومات كمصدر أساسي لتمويل التعليم الجامعي، وتمر هذه الحكومات منذ أواخر القرن العشرين وحتى الوقت الراهن بأزمات اقتصادية متتالية، هذا فضلاً عن الأعباء الداخلية الكثيرة، والأعباء الخارجية المرتبطة بالديون، مما جعلها غير قادرة على الوفاء بتأمين التمويل اللازم للجامعات لكي تحقق أهدافها في المجتمع، وبات تمويل التعليم الجامعي يمثل تحدياً من أهم التحديات التي تواجه الدول العربية بشكل عام، والمجتمع المصري بشكل خاص (عبدالإله يوسف الخشاب ومجذاب بدر العناد، ٢٠٠١م، ص٥).

حيث تواجه معظم الدول العربية في الوقت الراهن أزمة اقتصادية طاحنة، تمثلت في تعثر النمو الاقتصادي، والتضخم وزيادة الأسعار وزيادة أعباء الديون، وترافق مع هذا زيادة عدد السكان، وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم بجميع مراحله، وهو ما أدى إلى التوسع الكمي في مؤسسات التعليم العام والجامعي.. كل ذلك انعكس على افتقار الجامعات العربية للتمويل الذي يرقى بمستوى التعليم الجامعي ويقوده لمواكبة العصر، فبدأت تظهر عمالة دون مهارات وليس لها مكان في سوق العمل، بل ولم يعد للجامعات المصرية دور قيادي ورائد في تحقيق التقدم، وانحصر دورها إلى حد بعيد في منح الشهادات؛ الأمر الذي تطلب إعادة النظر في التعليم الجامعي برمته من حيث فلسفته وهياكله وإداراته وتنظيمه وخططه وطرق تمويله.

لذا.. جاء هذا الكتاب الذي يعالج موضوع التعليم الجامعي في الوطن العربي، لتعريف القارئ العربي بأهمية التعليم الجامعي ورسالته في المجتمع، وما يواجهه من تحديات داخلية وخارجية، لها أبلغ الأثر على دور الجامعات العربية في إعداد الإنسان العربي للعيش في مجتمع ما بعد الحداثة أو مجتمع المعرفة، ويقدم الكتاب تصورا مقترحا لتحسين التعليم الجامعي في الوطن العربي ،انطلاقا من واقع التحديات واستشرافا لمستقبل أفضل .

ويضم هذا الكتاب بين دفتيه سبعة فصول: يناقش الفصل الأول منها مفهوم الجامعة والتعليم الجامعي، والتطور التاريخي لنشأة الجامعات العربية ووظائفها المتمثلة في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، ثم يقدم فكرة عن نظم الدراسة في الجامعات العربية المختلفة.

أما الفصل الثاني من الكتاب.. فيدور حول الجامعات العربية وتحديات الألفية الثالثة، ويتضمن هذا الفصل خمسة محاور رئيسة، جاء المحور الأول حول التحديات الداخلية التي تواجه الجامعات العربية، أما المحور الثاني فكان حول الجامعات العربية وتحديات مجتمع المعرفة، وتضمن مفهوم مجتمع المعرفة وعولمة المعرفة وافتراضية المعرفة وتكنولوجيا المعرفة واقتصاد المعرفة وعلاقة ذلك بالجامعات العربية، وجاء المحور الثالث حول الجامعات وتحديات مجتمع التعلم، حيث تضمن مفهوم مجتمع

التعلم وأهم خصائصه، وتحديات مجتمع التعلم المرتبطة بالتنمية المهنية وتقييم الأداء والشراكة والمخرجات وأثر ذلك على الجامعات، ثم جاء المحور الرابع ليناقش تحديات العولمة وأثرها على الجامعات، وأخيراً جاء المحور الخامس لتوضيح ومناقشة دور الجامعات في مواجهة تحديات الألفية الثالثة.

ثم جاء الفصل الثالث ليبين أهمية تمويل التعليم الجامعي وأخلاقياته، وتضمن مفاهيم أساسية ترتبط باقتصاديات التعليم وهي نفقات التعليم وكلفة التعليم وتمويل التعليم؛ بهدف توضيح الفروق بين هذه المصطلحات والعلاقات بينها، وعالج هذا الفصل مبررات تمويل التعليم الجامعي وضروراته التربوية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما تضمن هذا الفصل بعداً يرتبط بأخلاقيات تمويل التعليم الجامعي.

ويعالج الفصل الرابع اتجاهات تمويل التعليم الجامعي، حيث عرض الفصل ثلاثة اتجاهات رئيسة: الاتجاه الأول حول التمويل الحكومي العام، وتم توضيحه من خلال دراسات عالمية ومحلية حول مجانية التعليم الجامعي وتمويل التعليم الجامعي والإنفاق عليه، وأزمة التمويل الحكومي للجامعات، ثم تعليق على هذه الدراسات. أما الاتجاه الثاني فكان حول التمويل الخاص الذي نوقش من خلال دراسات تناولت القيمة الاقتصادية للتعليم الجامعي، ومدى التحول نحو الجامعات الخاصة، وأخيراً الاتجاه الثالث حول التمويل المختلط والذي تضمن دراسات حول التمويل المختلط، وتجارب في مجال التمويل المختلط للتعليم الجامعي.

أما الفصل الخامس فجاء حول مصادر تمويل التعليم الجامعي، وتضمن مختلف مصادر تمويل التعليم الجامعي الموجودة على مستوى العالم والتي عمل الكاتب على تجميعها في مصادر رئيسة هي الحكومات والطلاب والجامعات والتمويل الشعبي والتمويل الخارجي، وتم تقديم شرح مفصل لكل مصدر من خلال دراسات عالمية ومحلية.

وجاء الفصل السادس ليبين واقع تمويل التعليم الجامعي في مصر، وتضمن فلسفة تمويل التعليم الجامعي في مصر، والوضع الاقتصادي الذي يعيشه المجتمع المصري وأثره على التعليم الجامعي، والطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي،

وحجم الإنفاق على التعليم الجامعي من جملة ما يرصد للتعليم المصري، وكلفة الطالب الجامعي، وحجم الإنفاق على البحث العلمي، ثم نوعية التعليم الجامعي المصري.

وأخيراً يأتي الفصل السابع ليضع من خلاله الكاتب خلاصة القراءات والدراسات السابقة والأدب النظري الذي تناول التعليم الجامعي العربي ، في شكل تصور مقترح يمكن الاسترشاد به لتحسين واقع الجامعات العربية ،والارتقاء بمستوى الأداء فيها، وتضمن هذا التصور :

المجال الأول : مداخل تحسين التعليم الجامعي في الوطن العربي

المجال الثاني : تصور لتمويل التعليم الجامعي في الوطن العربي